

Distr.: General
12 February 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 11 شباط/فبراير 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أرسل إليكم تقرير حلقة العمل السنوية السابعة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في مؤسسة غرينتري بمانهاسست، نيويورك (انظر المرفق). وقد جُمع التقرير النهائي وفقاً لقواعد شاتام هاوس تحت المسؤولية الحصرية للبعثة الدائمة لفنلندا.

وبناء على الأصدقاء الإيجابية جدا التي تردُّ علينا سنويا من المشاركين، ستظل حكومة فنلندا ملتزمة برعاية حلقة العمل كل سنة. وتأمل حكومة فنلندا أن يسهم التقرير في تحسين فهم التعقيد الذي يطبع عمل المجلس، وأن يقدم معلومات مفيدة عن ممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله وتفاعلاته السياسية، ولا سيما لأعضاء المجلس الجدد. وفي هذا الصدد، يتضمن التقرير أيضاً قائمة بالدروس المستفادة كما أبرزها المشاركون خلال حلقة العمل.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) د. جوكا سالوفارا

السفير

الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة



مرفق الرسالة المؤرخة 11 شباط/فبراير 2020 الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة

”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“: حلقة العمل السنوية السابعة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً، التي عُقدت يومي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 في مؤسسة غرينتري بماهاسست، نيويورك

بالتعاون مع كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا، وشعبة شؤون مجلس الأمن التابعة لإدارة الشؤون السياسية وبناء السلام بالأمانة العامة، نظمت حكومة فنلندا يومي 7 و 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 حلقة العمل السنوية السابعة عشرة لأعضاء مجلس الأمن المنتخبين حديثاً.

وحلقات العمل السنوية هذه، التي تُنظم منذ عام 2003، تتيح لأعضاء مجلس الأمن الجدد فرصة لا مثيل لها ليتعرفوا من الأعضاء الحاليين على ممارسات المجلس وإجراءاته وأساليب عمله وتفاعلاته السياسية. وبذلك تكون حلقات العمل قد أوفت بالوعد الذي سُطر لها أول الأمر وهو مساعدة الأعضاء المنتخبين حديثاً على ”دخول معترك العمل على أتم الاستعداد“ عندما تبدأ فترة عضويتهم في المجلس في كانون الثاني/يناير التالي. ويبقى هذا الهدف هو المبتغى الرئيسي من هذه العملية. ومع مرور الوقت، أصبح يتضح أكثر فأكثر أن حلقات العمل تصب كذلك في اتجاه تحقيق غرض ثانٍ تكميلي. فهي توفر للأعضاء، الحاليين منهم والجدد، مكاناً مأموناً للتفكير وتبادل الآراء بشأن كيفية تصريف المجلس لأعماله الجارية، وبشأن الخطوات التي يمكن اتخاذها لتعزيز أداء المجلس، وبشأن أولويات السنة المقبلة. وجرت المحادثات منذ البداية وفقاً لقاعدة دار تشاتام هاوس لحفظ سرية المتكلمين للتشجيع على إجراء مناقشات صريحة وتفاعلية. وجريا على هذا الأسلوب، فإن المتكلم الوحيد الذي تذكر هويته في هذا التقرير هو المتكلم الرئيسي في العشاء الافتتاحي. وعلى غرار ما كان في السنوات الماضية، أعدّ هذا التقرير الأستاذ إدوارد سي. لاك من كلية الشؤون الدولية والعامّة بجامعة كولومبيا.

وتضمن العشاء الافتتاحي، الذي نُظم في 7 تشرين الثاني/نوفمبر، كلمة ترحيبية أدلى بها السفير جوكا سالوفارا، الممثل الدائم لفنلندا لدى الأمم المتحدة، وكلمة رئيسية ألقاها جان - ماري غيهينو، وكيل الأمين العام السابق لشؤون حفظ السلام، وملاحظات ختامية أدلى بها جوناثان غي ألين، رئيس مجلس الأمن والسفير ونائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة.

وأقيمت فعاليات البرنامج الذي دام يوماً كاملاً في 8 تشرين الثاني/نوفمبر، وأخذ شكل مناقشات في موائد مستديرة بين جميع المشاركين. وركّز الحوار على المواضيع التالية:

- (أ) حالة مجلس الأمن في عام 2019: استعراض الحالة واستشراف المستقبل (الجلسة الأولى)؛
- (ب) أساليب العمل والهيئات الفرعية (الجلسة الثانية)؛
- (ج) الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عمل عام 2019 (الجلسة الثالثة).

العشاء الافتتاحي

قال السيد غيهينو في كلمته إن أعضاء مجلس الأمن يكون معظم عملهم في نيويورك، ورغم ذلك فإنه يجب ألا يغيب أبداً عن البال أن هدف المجلس هو أن يساعد من يجد نفسه من الناس عالقا في مناطق النزاع. ولذلك، فإن الحلول أهم بكثير من الخطابات الرنانة، ولا ينبغي للخطابات أن تأخذ مكان العمل. وبالمثل، حتى والمجلس هيئةً سياسية في جوهرها، فإنه لا ينبغي أن تُتخذ السياسة ذريعة للتقاعس عن العمل، لا سيما عندما يكون المدنيون في حاجة إلى الحماية. وينبغي ألا يغيب عن بال أعضاء المجلس الأهداف الاستراتيجية التي يسعون إلى تحقيقها. فالجزءات وحفظ السلام أداتان قيمتان لتحقيق غايات استراتيجية وسياسية، وليستا غايتين في حد ذاتهما. ومن حيث أداء المجلس لعمله، يلزم الحد من حالات "تسريب" مضامين المشاورات والمحادثات السرية التي تجري في المجلس. وفي الوقت نفسه، يتعين على الأعضاء أن يكونوا أكثر استعدادا للمخاطرة، بالنظر إلى حجم وتعقيد التحديات الأمنية المعاصرة.

وفي المناقشة التي تلت ذلك، أثرت مسألة المزاجية بين الشفافية والكفاءة. ومع أن المهدفين لا يتعارضان دائما، فقد اقترح أن تكون الأسبقية لكفاءة المجلس وفعاليتها. ورغم أن التشدد في الموقف في إطار المجلس قد يبدو أمرا يتيح مجالا أوسع لتدخل الأمين العام والترتيبات الإقليمية، لوحظ أن الانقسامات داخل المجلس يمكن أن تكون لها آثار مثبطة للمبادرات الدبلوماسية التي يمكن أن تقوم بها جهات أخرى. ويمكن الاستفادة أكثر من الجهود الإقليمية لاستباق تصلب المواقف. ومرة أخرى، فإن قدرة المجلس في مجال الدبلوماسية الوقائية تتوقف في جزء منها على مدى قدرة المجلس على الحفاظ على سرية مداولاته الداخلية.

الجلسة الأولى

حالة مجلس الأمن في عام 2019: استعراض الحالة واستشراف المستقبل

مدير الجلسة

السفير دميترى بوليانسكي
النائب الأول للممثل الدائم للاتحاد الروسي

المعلقون

السفير مارك بيكستين دي بويتسويرف
الممثل الدائم لبلجيكا

السفير جيرى ماثيوز ماتجيبلا
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا

السفير ووه هايتاو
نائب الممثل الدائم لجمهورية الصين الشعبية

تقييم أداء مجلس الأمن في عام 2019

أشار أحد المشاركين إلى أن المراقبين الخارجيين يعربون عن تقييمات لعمل مجلس الأمن محبطة للغاية، ويرجع سبب ذلك، إلى حد بعيد، إلى سياق جيوسياسي غير موات بكل تأكيد. ويشير أولئك المراقبون إلى الأعداد القياسية من النازحين قسرا وإلى أعداد الأزمات الخطيرة التي يظل المجلس عاجزا عن فعل شيء إزاءها. فالمجلس لم يتمكن من التصدي بفعالية للاضطرابات في الجمهورية العربية السورية وميانمار وجمهورية فنزويلا البوليفارية، بينما الحالة في اليمن ومنطقة الساحل ماضية تستفحل. وأما الحالة في ليبيا فهي أكثر إحباطا. وقد دفعت هذه الحالات البعض إلى التشكيك في مصداقية المجلس وأعضائه، إذ لا يمكن تبرير كل شيء بصعوبة الظروف. وواصل المتكلم مستدركا بقوله إن هناك أماكن، مثل الجمهورية العربية السورية واليمن وليبيا، وربما العراق أيضا، لا يزال بإمكان المجلس أن يحدث فيها فرقا. وهناك عمليات للسلام تجري في جنوب السودان وأفغانستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وجمهورية فنزويلا البوليفارية وقبرص. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، أحرز تقدم أكبر مما كان متوقعا قبل عام. ورغم بعض الخلافات القائمة داخل المجلس، أحرز تقدم ملموس بشأن بعض المسائل المواضيعية، مثل العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والأطفال والنزاع المسلح، ومكافحة الإرهاب، والمناخ والأمن. ولا بد من بذل المزيد من الجهود لحماية المدنيين وفي مجال احترام القانون الدولي الإنساني، غير أن إصلاح عمليات حفظ السلام بدأ يؤتي ثماره، حيث تراجع عدد حوادث الاستغلال الجنسي وانخفضت حالات الفشل في حماية السكان.

والسؤال الرئيسي، في رأي مشارك آخر في المناقشة، هو هل يقوم مجلس الأمن بعمله أم لا يقوم به. وثمة فجوة صارخة فيما يبدو بين من هم خارج المجلس، حيث يميل هؤلاء إلى الإجابة عن هذا السؤال بالنفي، وبين من هم داخل المجلس، وهم أكثر تفاؤلا وينظرون حتى إلى الاتفاقات الصغيرة بشأن الصياغة اللغوية باعتبارها إنجازات كبيرة. وكثيرا ما تعرب مجموعات الرأي العام في البلدان الممثلة في مجلس الأمن عن خيبة أملها العميقة من أداء المجلس. وفي هذا الصدد، يُعد عجز المجلس عن الدعوة إلى وقف لإطلاق النار أو عن إدانة انتهاكات حظر توريد الأسلحة في ليبيا نقطة سلبية في سجل مصداقية المجلس. وأعرب مشارك آخر عن اتفاقه مع من يرى أن المندوبين من خارج المجلس إن هم سئلوا عن المجلس هل كان ناجحا في عام 2019، سيردون بأنه لم يكن ناجحا. وسيقولون عنه إنه مشلول وغير فعال ويعاني من انعدام الثقة بين أعضائه.

وقال أحد المتكلمين إن المجلس لا يزال نشطا جدا. فإن المجلس لم تبق بعثاته الزائرة واجتماعاته مستمرة على وتيرة مرتفعة نسبيا فحسب، بل صارت جلساته تستغرق وقتا أطول أيضا، لأسباب منها كثرة من يتكلم فيها ومن يدلي فيها بإحاطات. ولا يزال الاتجاه السائد هو إصدار قرارات أطول فأطول. واعتبر مشارك ثان في المناقشة أن هذه الإحصاءات وغيرها دليل موثوق على أن أعضاء المجلس لا يزالون يعملون بجد، وأهم يقومون بعملهم ضمن ما يحوله لهم الميثاق. وقال إن المجلس مدرجة في جدول أعماله حالات في غاية التعقيد، وقد أحرز تقدم في جمهورية أفريقيا الوسطى والسودان وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومنطقة القرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى. وفي الجمهورية العربية السورية أنشئت لجنة دستورية جديدة. وتواجه فلسطين واليمن صعوبات مستمرة، ويتعين على المجلس أن يراقب التطورات في لبنان والعراق. وأعرب مشارك ثالث عن اختلافه مع من يصفون الحالة في الجمهورية العربية السورية بالفشل. وقال إن الحالة قد تحسنت بالمقارنة مع السنوات القليلة الماضية. والمجلس أمامه عالم أبعد ما يكون عن العالم المثالي، ولذلك يتعين عليه أن يوجه جهوده الوجهة التي يكون بمقدوره أن يحدث فيها فرقا.

وذهب أحد المشاركين في المناقشة إلى أن أي تقييم لأداء المجلس ينبغي أن يركز على النتائج المحرزة، وليس على كم ما يُعقد من اجتماعات أو ما ينتج من إصدارات. فهل تقدم المجلس بحلول سياسية عملية ويسر التغيير الإيجابي على أرض الواقع؟ وهل فعل كل ما في وسعه، حتى في حدود المصالح الوطنية؟ وأعرب مشارك ثان على اتفاهه مع من يرى أن الأعضاء ينبغي لهم أن يركزوا على فعالية المجلس أكثر من التركيز على عدد الاجتماعات أو المنتجات. وقال محاور ثالث إن الناس خارج المجلس، بما في ذلك وسائط الإعلام، يميلون إلى الخلط بين منتجات المجلس بمختلف أنواعها. والسؤال الأساسي هو هل لكل هذه الأنشطة التي يقوم بها المجلس من تأثير في سلام الناس وأمنهم.

وقال أحد المتكلمين إن الأعضاء يتعين عليهم أن يسألوا هل المجلس قوة جادة في العمل من أجل السلام. هل يمكن للمجلس أن يساعد على إيجاد حلول لأصعب الحالات؟ وأشار مشارك آخر في المناقشة إلى أن المجلس ينبغي له، مع دنو ذكره السنوية الخامسة والسبعين، أن يجري مناقشة جادة بشأن كيفية تعزيز مصداقيته. وشدد مشارك ثالث على أهمية الإحساس بأن ما يدور في غرف الاجتماعات بنيويورك له أثر إيجابي على السكان المحليين والناس المعنيين حقيقة. فلا ينبغي أن يكون الكلام مجرد الكلام. وقال آخر إن هناك أسبابا عدة تجعل من الصعب تقييم مدى تحقيق المجلس لهدفه الرئيسي المتمثل في صون السلام والأمن الدوليين. فالحالات المدرجة في جدول أعماله معقدة ولا توجد لها حلول سريعة وحاسمة. والغالب أن المراقبين الخارجيين لا تكون لديهم معرفة بتفاصيل ما يجري داخل المجلس، ولذلك ليس غريبا أن تكون لديهم توقعات مبالغ فيها. وقد كان المجلس طيلة تاريخه أداة فريدة من نوعها، سواء من حيث الكفاءة أو من حيث الهيكل، دون أن يوجد له نظير مؤسسي؛ فهو لا يُقارن إلا بذاته.

وقال أحد المحاورين إنه يتعين على أعضاء المجلس ألا يتأثروا بخطابات الاستخفاف. فلا مجال لليأس، ويتعين على الأعضاء أن يواصلوا العمل لإيجاد السبل الكفيلة بتحقيق أثر إيجابي. وقال مشارك ثان إن البعثات التي تقوم بزيارات إلى الميدان، مثل جنوب السودان، تحدث أثرا إيجابيا، كما أن قنوات الاتصال مع الأمين العام تحسنت. واعتبر أن هاتين علامتان إيجابيتان. وقال متكلم ثالث من جهته إن خلاصة الأمر هي هل للمجلس مصداقية تابعة من الأثر الذي يحدثه على أرض الواقع من حيث النهوض بالسلام والأمن. فهذا ما يتوقعه عامة الناس والمجتمع المدني والمندوبون الذين لا يعملون في المجلس. هل إذن أدت قرارات المجلس وإجراءاته إلى تحسين الواقع الذي يتخبط فيه المتضررون من النزاع؟ واعتبر المتكلم أن مصداقية المجلس مشروطة، في جزء منها، بمدى التنفيذ الكامل والسليم على أرض الواقع للخطط التي يضعها المجلس بمعية الجهات الفاعلة الأخرى في كل حالة من الحالات.

مسألة وحدة الرأي

شدد أحد المشاركين على الأهمية الأساسية للعمل على تحقيق وحدة الرأي داخل المجلس. فالاتحاد أنسب لتقوية سلطة المجلس وتشجيع التنفيذ الكامل لقراراته. وينبغي لأعضاء المجلس أن يعملوا على إظهار الوحدة في صنع القرار وفيما يبذلونه من جهود لتنفيذ أحكام قرارات المجلس، لما يدل عليه ذلك من إرادة سياسية. وينبغي الاستفادة أكثر من الحوار والمشاورات باعتبارها وسيلة للتغلب على الخلافات والتوصل إلى التفاهم. واعتبر مشارك ثان في المناقشة أنه من الضروري محاولة إبداء موقف موحد وبعث رسائل أكثر إقناعا إلى العالم. وقد يتطلب ذلك من الأعضاء أن يستمع بعضهم إلى بعض أكثر فأكثر، كما قد يتطلب إتاحة الفرص للأعضاء ليبدوا آراءهم في جلسات سرية، بعيدا عن عدسات

الإعلام وأعين الجمهور الفاحصة، بدلا من إبداء المواقف أمام الملأ مثلما يحدث في كثير من الأحيان في الجلسات المفتوحة. وأعرب محاور ثالث عن اتفاقه مع من يستحسن الخروج أكثر عن أنشطة المجلس الروتينية، وتخصيص وقت للتحدث والإصغاء والبحث عن المجالات التي يمكن التعاون فيها.

وأشار أحد المتكلمين إلى أن المجلس ظل موحدا عند اتخاذ تدابير لمكافحة الإرهاب، حيث أبدى التزاما مستمرا على مر الزمن. فأعمال المجلس في التعامل مع تمويل الإرهاب، على سبيل المثال، لم تخل من روح ابتكارية. ومن جهة أخرى، لاحظ مشارك آخر أن المجلس عندما لا يكون متحدا، يكون من الصعب جدا معرفة كيفية التصرف. ولذلك فإن تحقيق وحدة المواقف بين الأعضاء لا يزال أكبر تحد يواجهه المجلس. وثمة حاجة إلى إيجاد سبل لتوسيع المجالات التي يتحقق حولها الاتحاد في المجلس، لأن ذلك يمكن أن يحدد مدى قدرة المجلس على إحداث التغيير. وذهب مناقش ثالث إلى أن المجلس ينبغي له أن يحاول أن يكون طموحا وموحدا في الوقت نفسه، مع أن الهدفين لا يلتقيان تماما في بعض الأحيان. فقد يصعب تحقيق وحدة في المواقف وقت السعي إلى تحقيق غايات طموحة. ولا ينبغي للأعضاء أن يياسوا إذا كان كل ما يمكن تحقيقه في مرحلة معينة هو إحراز تقدم تدريجي.

وقال أحد المشاركين في المناقشة إن المندوبين في المجلس يمثلون 15 دولة عضوا ذات سيادة، وشدد على أنه سيكون من غير الواقعي أن يُتوقع اتحاد الأعضاء بشأن كل مسألة تُعرض على المجلس. فمتى كان هناك اتفاق على مبادئ أساسية، مثل القانون الدولي الإنساني، وحماية المدنيين، ومكافحة الإرهاب، كان ذلك نقطة انطلاق جيدة. ولن يكون هناك اتحاد حول كل شيء. وأعرب متكلم آخر على اتفاقه مع من يقول إنه لا يمكن أن يكون هناك اتحاد بنسبة 100 في المائة حول كل شيء، وحث الأعضاء على التحلي بالواقعية وأن يمضوا قدما كلما أمكن ذلك. فقد مر المجلس بمجالات بدا فيها الأعضاء وكأنهم متفقون من حيث الجوهر دون أن تتحقق نتيجة تُذكر بسبب اتخاذ بعض الأمور ذريعة لطرح شواغل جيوسياسية أكبر. وليس يجدي نفعاً أن تُرهن بعض المسائل بأمر أخرى. وتساءل مشارك ثالث عما إذا كان التصويت بالإجماع في المجلس يُترجم دائما إلى التزام مشترك بتنفيذ قرار ما، وعمّا إذا كانت الرغبة في تحقيق الإجماع في التصويت قد أسهمت في أي وقت من الأوقات في الدفع نحو اتخاذ قرارات طويلة جدا يجد فيها كل واحد ما يرضيه - أي ما يسمى ظاهرة "شجرة عيد الميلاد". وبعبارة أخرى، هل كان الدافع نحو الوحدة في التصويت في نيويورك يؤدي دائما إلى نتائج أفضل على أرض الواقع؟

التعاون الإقليمي

أشار أحد المتكلمين إلى أن الانقسام في المجلس كثيرا ما يؤدي إلى إلقاء المزيد من العبء على عاتق الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية. ولحسن الحظ، نضجت الترتيبات الإقليمية وأصبحت في وضع أفضل للعمل كشركاء فعالين للمجلس. وقد تمكن المجلس، بفضل العمل مع الشركاء الإقليميين، من المساعدة في تسوية عدد من الحالات الخطرة في وقت أبكر وبطريقة أسهل وأسرع. واعتبر مشارك آخر أن التعاون مع الهيئات الإقليمية ودون الإقليمية ينبغي أن يكون حجر الزاوية في الجهود التي يبذلها المجلس لصون السلام والأمن الدوليين. وقد بُذلت مؤخرا جهود مثمرة للعمل مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. فإن لهذا النوع من المجموعات معارف وخبرات محلية أثبتت قيمتها الخاصة في معالجة عدد من الحالات في أفريقيا. وأعلن محاور ثالث أن للمجلس سجلا متفاوتا في العمل مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية في أفريقيا، حيث أبلى بلاء حسنا نسبيا في جنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى،

بينما لم يكن عمله على ما يرام في غينيا - بيساو. فالجلس لم يقدم في ذلك البلد دعماً قوياً بما يكفي للجزءات التي فرضتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتعين على أعضاء المجلس أن يستمعوا بمزيد من الانتباه إلى الأصوات الإقليمية. ولم يتمكن المجلس أيضاً من الاتفاق على قرار بشأن تمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا، وهو أمر ينبغي أن يكون على جداول أعمال الأعضاء الجدد في المجلس.

وأكد أحد المتكلمين أن المجلس منسجم تماماً فيما يبذله من جهود لتحسين التنسيق مع الترتيبات الإقليمية. وهو ماضٍ في تحسين كفاءته في تنفيذ الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. فعلاقة المجلس مع الاتحاد الأفريقي تشمل تقديم الإحاطات وإجراء المشاورات والتنسيق على أرض الميدان، كما هو الحال في جنوب السودان وفي جمهورية أفريقيا الوسطى. وقد أتى التعاون في مجال الوقاية ثمارة في جنوب السودان. ومن المؤسف أنه لم يتسن بعد الاتفاق على قرار لزيادة الدعم المقدم لعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وبدأ المجلس أيضاً يعمل بشكل أوثق مع الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية، وزادت علاقات تفاعل المجلس مع رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وأعطى افتتاح المكاتب الإقليمية للأمم المتحدة دفعة لجهود الدبلوماسية الوقائية. وأعلن مشارك آخر أن أهم علاقة للمجلس هي علاقته بالاتحاد الأفريقي. فقد أسفر التعاون مع الاتحاد الأفريقي عن عمل مشترك مثمر، وإن مرت على المجموعتين أوقات اختلفت فيها وجهات نظرهما.

وشدد أحد المشاركين في المناقشة على أنه في الوقت الذي يحاول فيه المجلس تحسين سرعة عمله وفعاليته في الإنذار والعمل المبكرين، فإن التعاون مع الترتيبات الإقليمية بموجب الفصل الثامن من الميثاق يمكن أن يكون مفيداً جداً. وفيما يتعلق بصقل أدوات منع نشوب النزاعات، أشار مشارك آخر إلى أن الجهود الجارية لتعزيز علاقات التفاعل بين المجلس والأمم العام والتغلب على الانعزالية البيروقراطية يمكن دعمها بتوثيق التعاون مع المنظمات الإقليمية والهيئات دون الإقليمية. وعلق متكلم ثالث بقوله إن المجلس تمكن في منطقة الساحل من العمل بشكل مثمر مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على تشجيع التحولات المستدامة.

وأعرب أحد المناقشين عن تأييده للتعليقات الإيجابية التي أبدتها مشاركون آخرون بشأن قيمة العمل مع الشركاء الإقليميين، ثم أشار إلى إمكانية توسيع نطاق التعاون بين المجلس ورابطة أمم جنوب شرق آسيا في المستقبل، بما يمكن أن يشمل تسوية النزاعات وحفظ السلام. ودعا متكلم آخر إلى تعزيز أدوات العمل التي يتيحها الفصل الثامن من الميثاق، وأشار إلى الشراكات الناجحة التي أقامها المجلس بالفعل مع الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية والاتحاد الأوروبي. وأشار محاور ثالث إلى أن العمل مع المجموعات الإقليمية ودون الإقليمية يمكن أن يتيح للمجلس تحسين فهمه لما يجري في تلك المناطق.

تحديات على طريق المستقبل

قال أحد المشاركين إن المجلس يجب أن يمارس عمله بدرجة أعلى من الاستراتيجية والشمول والعالمية، بدلا من أن يترك لعضو أو عضوين معالجة معظم الحالات والقضايا. ويتعين على المجلس أن يتحلى بدرجة أعلى من الانتقائية في تحديد المسائل التي يركز جهودها عليها، ويتعين عليه أن يحسن قدرته على تحديد قوى التغيير وعلى العمل مع المجتمع المدني للتواصل مع هذه القوى. وينبغي في هذا الصدد زيادة الاهتمام المكرس للمسائل المتعلقة بالنساء والشباب وآثار المناخ على الأمن. فهذه المسائل ليست مجرد مسائل مواضيعية أو شاملة لعدة قطاعات، فهي تؤثر على فرادى الحالات وعلى اختيار

الاستراتيجيات المتبعة في منع نشوب النزاعات وحلها. ولقد كانت المداولات الأولية التي عقدها المجلس بشأن الشباب مشجعة، ولكن الوقت قد حان للنظر في كيفية تعبئة الشباب لحفز التغيير الإيجابي. واتفق متكلم آخر مع من قال إنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للنساء والشباب. فالشباب يشكلون نسبة متزايدة من السكان في بلدان كثيرة، من بينها البلدان التي تمثل فيها بطالة الشباب مشكلة اجتماعية وسياسية متنامية. واعتبر مناقش ثالث أن المسائل المتعلقة بالشباب والنساء وتغير المناخ لها آثار هامة على أمن بلده. ولموضوع حقوق الإنسان ومعاملة النساء أهمية أيضا. وحث الوقت لكي يعتمد المجلس فهما أكثر استراتيجية وأطول أجلا لنطاق الأمن وطبيعته، فقد ظل المجلس يناقش هذه المسائل لسنوات عديدة دون أي أثر يُذكر على الظروف التي يواجهها الناس على أرض الواقع.

واعتبر أحد المشاركين أن أكبر التحديات التي تواجه تحسين أداء المجلس تتصل بشحن الأدوات التي يستخدمها في الدبلوماسية الوقائية والإنذار المبكر. فقد ظهرت داخل المجلس بعض المقاومة لعقد المزيد من الاجتماعات غير الرسمية مع الأمانة العامة من أجل رصد التطورات من منظور إقليمي. وظل المجلس يتحدث عن الوقاية لسنوات عديدة، ولكن على المستوى النظري في الغالب. وفيما يتعلق بتقييم حالات بعينها، فقد ظهرت بعض المقاومة داخل المجلس. وأيد متكلم آخر الرأي القائل بأن المجلس لا بد أن يزيد من تركيزه على منع نشوب النزاعات، بما يشمل زيادة تعاونه مع الترتيبات الإقليمية. غير أنه من المهم إيجاد سبل لمواصلة الجهود الوقائية دون وصم البلدان المعنية. وأيد محاور ثالث من قال إن الوقاية دون وصم هدف رائع. وقال إن الحاجة إلى الدبلوماسية الوقائية تتضاعف في الأماكن التي يفتقر فيها المجلس إلى استراتيجية سياسية. ومن المهم أيضا الاعتراف بأن الوقاية تمثل للبلدان الهشة، مثل ليبريا، مسألة هامة في كل مرحلة من مراحل دورة النزاع. ولاحظ متكلم آخر أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان مشكلة مستمرة في أماكن كثيرة، وشدد على أن معالجة حقوق الإنسان ينبغي أن تكون بعدا أساسيا في النهج الذي يتبعه المجلس في منع نشوب النزاعات وحلها.

وتساءل أحد المشاركين قائلا: ما السبيل إلى الرفع من جدوى عمل المجلس؟ وما القاسم المشترك في هذا الصدد؟ وقال إن الإجابة هي تحسين الحوكمة على الصعيدين المحلي والعالمي من خلال احترام حقوق الإنسان والعدالة الجنائية والقانون الدولي الإنساني. فتحسين الحوكمة يمكن أن يُسهّل الاضطلاع بالجهود الرامية إلى منع تصاعد النزاعات الأهلية. وبالإضافة إلى ذلك، يتعين على المجلس أن يركز على الجيل الجديد من التهديدات الإرهابية وعلى أسلحة الدمار الشامل، لا سيما بالنظر إلى الخلافات التي ظهرت داخل المجلس فيما يتعلق بكيفية التعامل مع الأسلحة الكيميائية في الجمهورية العربية السورية. ودعا متكلم آخر إلى اتباع نهج متكامل على نطاق ركائز السلام والأمن، بما في ذلك التنمية وحقوق الإنسان. وقال إن المجلس يحتاج إلى زيادة التركيز على الوقاية. ففي جنوب السودان، على سبيل المثال، يقدم المجلس المساعدة في وضع إطار عمل لإجراء الانتخابات، مع أن هذه المسألة تتسم بالحساسية. وعلاوة على ذلك، يتعين على أعضاء المجلس أن يواصلوا مداولاتهم بشأن الحالة في الكاميرون. وعلّق مناقش ثالث قائلا إن وفده يعتبر أن مكافحة الإرهاب هي أولويته القصوى، بالنظر إلى أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتوقف على التغلب على التهديدات التي تفرضها الجماعات الإرهابية. وهذا بدوره يتطلب تحقيق الاستقرار السياسي في البلدان المجاورة أيضا. وقال محاور رابع إن من الأطراف من قد يقاوم النظر في الأسباب الجذرية، لأنها تعتبر الرصد لأغراض الوقاية من مظاهر الاستعمار الجديد.

فما دام أن المجلس ليس حكومة عالمية، ينبغي له أن يجذر من فرض حلول على الآخرين. وينبغي له فوق ذلك أن يحرص على عدم التصرف بناء على أخبار زائفة.

ودعا أحد المشاركين إلى اتباع نهج براغماتي قائم على المبادئ، وشدد على أهمية الاستماع ومد الجسور وبناء التحالفات داخل المجلس. وقال إن المجلس ينبغي أن يسترشد في عمله بنهج شمولي في معالجة ثالوث السلام والأمن والتنمية، بحيث يستوعب هذا النهج مسائل مثل المرأة والسلام والأمن، والأطفال والنزاع المسلح، والشباب، وآثار تغير المناخ على الأمن. وعلّق متكلم آخر قائلاً إن المجلس ينبغي أن يولي اهتماماً لما تقوم به الأجهزة الأخرى في هذه المجالات، غير أنه ينبغي له أيضاً أن يعالج مسألتى تغير المناخ والأمن السيبراني. ونادى محاور ثالث بأن يحرص المجلس، في مواجهة هذه المجموعة العريضة من المسائل، على التركيز على المسائل التي يترتب عليها أثر حقيقي وواقعي في السلام والأمن. وينبغي له كذلك أن يعالج أعراض النزاع وأسبابه الجذرية. ويتعين على المجلس أن يتوصل لصيغة أوضح لتقسيم العمل مع الأجهزة الأخرى المعنية بهذه المسائل، ويتعين عليه كذلك أن ينسق مع هذه الأجهزة على أساس مستمر. وقال مشارك رابع إن مسائل الأمن السيبراني وتغير المناخ ومنع نشوب النزاعات من الأولويات على الرغم من كثرة البنود المدرجة في جدول الأعمال.

وعلّق أحد المتكلمين قائلاً إن عمليات حفظ السلام تسهم بشكل متزايد في تحقيق السلام والأمن، ولكنها تواجه تحديات جديدة في الحالات المعقدة. ففي أحيان كثيرة جداً، تفرض الولايات عبئاً ثقيلاً للغاية على وحدات حفظ السلام في أرض الميدان. وينبغي للولايات أن تسعى إلى تيسير التوصل إلى حلول سياسية على أرض الواقع ومساعدة البلدان في بناء قدراتها الأمنية. ولا بد أن تظل سلامة حفظة السلام وباقي الأفراد وأنهم أولوية قصوى. وأعرب أحد المناقشين عن تأييده لمن قال إن الولايات تكون أحياناً مثقلة بالأعباء أكثر مما ينبغي، ولاحظ أنها عادة ما تنقصها استراتيجية سياسية واضحة وتنقصها كذلك استراتيجية للخروج. ويمكن للمجلس أن يعالج هذه الأمور وقت تجديد الولايات. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن إيجاد علاقة أكثر تكاملاً بين حفظ السلام وبناء السلام، إذ ينبغي للسلام أن يسير مع التنمية يداً في يداً.

وقال أحد المحاورين إن أداء حفظ السلام تحسن بدرجة كبيرة بفضل الجهود التي يبذلها كل من مجلس الأمن والأمانة العامة. واستدرك قائلاً إن هناك مناطق تبعث على قلق مستمر، منها منطقة الساحل وليبيا والعراق والجمهورية العربية السورية، فضلاً عن محنة شعب الروهينغيا. واعتبر متكلم آخر أن الفرص سانحة لإحراز تقدم في اليمن وليبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وجنوب السودان. غير أنه تنبأ بأن إحراز التقدم سيكون في الغالب أكثر صعوبة في الجمهورية العربية السورية وفي عملية السلام في الشرق الأوسط وأوكرانيا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. وقال إن المجلس لا خيار له سوى التعامل مع العالم كما هو، بحيث يحقق أي تقدم يتسنى تحقيقه تدريجياً في أماكن مثل مالي وبوركينا فاسو. فإن استطاع المجلس التخفيف ولو قليلاً من حدة المشاكل العويصة، فهو بذلك سيكون قد أدى مهمته.

الجلسة الثانية أساليب العمل والهيئات الفرعية

مدير الجلسة

السفير ديان تريانسيه دجاني
الممثل الدائم لإندونيسيا

المعلقون

السفير يورغن شولتز
نائب الممثل الدائم لألمانيا

السفيرة تشيريث نورمان - شاليه
الممثلة المعنية بالإدارة والإصلاح في الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية

بيروسكا موريسون
المستشارة والمنسقة السياسية، الجمهورية الدومينيكية

الشفافية والكفاءة

قارن أحد المتكلمين بين القيمة النسبية لكل من الجلسات المفتوحة التي تُعقد في قاعة مجلس الأمن والمشاورات المغلقة، وقال إنه يلزم زيادة المشاورات المغلقة، فهي التي يجري فيها العمل الدبلوماسي الحقيقي. واستدرك قائلاً إن المناقشات المفتوحة لها أهميتها هي الأخرى في تمكين أعضاء الأمم المتحدة عموماً من الوصول إلى المجلس وإسماع أصواتهم. وقال إن أهم شيء هو تحقيق التوازن الصحيح بين النوعين من الجلسات. ولاحظ مشارك آخر أن بعض من تولوا رئاسة المجلس حاولوا أن يجعلوا كل المناقشات مفتوحة، وقال إنه يؤمن بضرورة إجراء مداولات صريحة في جلسات خاصة أيضاً. ولذلك، ينبغي أن تكون مسألة إيجاد التوازن الصحيح موضوع مناقشة مستمرة في الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى، التابع للمجلس. واعترف مناقش ثالث بأن المجلس ظل يتعهد بزيادة الشفافية على مدى عقود، ولكن المجلس يواجه صعوبة في تحديد العلاقة بين الشفافية والكفاءة، وكلتاهما هدف جدير بالاهتمام. وتجري حالياً مناقشات تتعلق بالتوجيه الذي يمكن توفيره بشأن هذه المسائل، غير أن المرونة مطلوبة أيضاً.

وأيد أحد المحاورين الدعوة إلى تحقيق التوازن بين المناقشات المفتوحة والمشاورات المغلقة، ولاحظ أن المناقشات المفتوحة تكون مفيدة بوجه خاص عندما يتعلق الأمر بالإعلان عن أنباء طيبة يمكن أن تتأثر بها الجهات الفاعلة في حالات النزاع. ومن المهم أن يراعي أعضاء المجلس أن جلسات المجلس تم جميع الدول الأعضاء. ورد متكلم آخر قائلاً إنه ينبغي زيادة الجلسات المغلقة لإتاحة الفرصة لإجراء محادثات أكثر تفاعلاً وعمقاً. وقال مشارك ثالث إن السعي إلى زيادة الصراحة والتفاعل سعي محمود، إلا أن كل عضو يحتاج أحياناً إلى الإعراب عن موقف بلده الوطني أمام جمهور أكبر. ومن ثم فصيغة الجلسات المفتوحة تناسب بعض الحالات أكثر بينما صيغة الجلسات المغلقة تناسب حالات أخرى.

وحتى في المشاورات المغلقة، يمكن أن يتسرب كل ما قيل في الجلسة بسرية بمجرد انتهاء الجلسة، ولذلك لا بد من احترام سرية المحادثات الخاصة.

ولاحظ أحد المناقشين أن مجموعة المساءلة والاتساق والشفافية لم تُدرج، فيما قدمته من مقترحات لإصلاح مجلس الأمن، الكفاءة ضمن أهدافها. ولو كان هذا الهدف قد أُدرج، لكان من الممكن أن يدرك الآخرون بشكل أوضح قيمة المناقشات المغلقة التي تدور فيما بين أعضاء المجلس. فالمشاورات المغلقة تكون أحيانا وسيلة لتحقيق تقدم، ثم يصبح هذا التقدم موضوعا لمناقشة مفتوحة. وقال متكلم آخر إن الأعضاء يحتاجون أحيانا إلى قراءة بيان صادر من عاصمتهم، غير أنه سيكون من المفيد إتاحة المزيد من الفرص لاستثارة الأفكار والنقاش بطريقة تفاعلية. وينبغي أن يتسنى الحفاظ على التوازن المناسب بين المناقشات المفتوحة والمشاورات المغلقة. وقال مشارك آخر نعم، إن التوازن عنصر مهم، ولكن المناقشات المفتوحة كثيرا ما تعقبها مشاورات مغلقة بشأن الموضوع نفسه، فيؤدي ذلك إلى الإدلاء ببيانات مكررة. وقال إنه من أجل معالجة هذه المشكلة، يمكن استخدام شبكة المنسقين السياسيين بشكل أفضل في تحديد ما إذا كان يلزم إجراء مناقشة مفتوحة بشأن أي مسألة. ويمكن كذلك أن توضع أسماء الأعضاء الذين تكلموا في المناقشة المفتوحة في أسفل قائمة المتكلمين في المشاورات التي تعقبها.

وأكد أحد المتكلمين أن المجلس هيئة تنفيذية وأن الطريقة التي يمارس بها عمله ينبغي أن تعكس هذه الحقيقة. وقال إن الجلسات العلنية توفر منبرا لتوجيه الرسائل، وإن الجميع متفقون على فائدة الموازنة بين الجلسات المفتوحة والجلسات المغلقة. ومع ذلك، يلزم إتاحة وقت إضافي لإجراء محادثات أكثر عمقا وتركيزا فيما بين الأعضاء يُستند إليها في اتخاذ القرارات بشأن النتائج والمسائل الأخرى. فالمنافسات تستلزم إتاحة الوقت والحيز اللذين يحتاج إليهما الأعضاء كي يتخذوا قراراتهم بدرجة من السرية. وأيد مناقش آخر من قال إنه لا بد من إجراء المزيد من المشاورات من أجل تحقيق المزيد من النتائج، ولكنه اعتبر المناقشات المفتوحة ضرورية هي الأخرى. ويمكن أن تكون المشاورات وسيلة لتوسيع نطاق المناقشات بشأن مشاريع النصوص، لا سيما إذا بدأ واضعو المسودة الأولى عملية الصياغة والتفاوض في وقت سابق لها وأصبح السفراء أكثر انخراطا في العملية. واعتبر محاور ثالث أن الاختيار بين المناقشة المفتوحة والمشاورات المغلقة يتوقف على المسألة المطروحة للنقاش. وقال إن الجلسات التي تعقد في قاعة المجلس تكون بمثابة محادثات في اتجاه واحد لتصب في مصلحة الجمهور والإعلام. غير أن المشاورات المغلقة تشهد هي الأخرى إفراطا في تمضية الوقت في قراءة البيانات. وقد حان الوقت لإعادة النظر في الغرض من المناقشات المفتوحة. وعلّق متكلم رابع قائلا إن هناك اعترافا عاما فيما يبدو بأن المجلس يحتاج إلى الشفافية طالما يحتاج إلى الفعالية، وبدلا من اختيار أحدهما على حساب الآخر، فقد آن الأوان للبحث عن طريقة يمكن بها تحقيق كلا الهدفين.

الجلسات

قال أحد المشاركين إنه سيكون من المفيد مقارنة عدد الجلسات التي يعقدها المجلس بالنتائج التي تتحقق. وينبغي السعي إلى تحسين الطريقة التي تُعقد بها الجلسات حتى تصبح أكثر تفاعلا وكفاءة. واختيار مقدمي الإحاطات له أهميته في ذلك. وينبغي للمجلس في هذا الصدد أن يستمع أكثر إلى النساء وممثلي المجتمع المدني. وأيد متكلم آخر الدعوة إلى زيادة التفاعل، الأمر الذي يمكن أن يزيد من موضوعية المشاورات وإنتاجيتها. وقال إن نقاط الحوار يُعتمد عليها بشكل مُبالغ فيه سواء في المشاورات

المغلقة أو في الجلسات المفتوحة. وقبل عقد بعض الجلسات، يمكن أن يتفق بعض الأعضاء مسبقاً على عدم الإدلاء ببيان افتتاحي لتوفير الوقت. ويمكن أن تتاح فرصة لطرح أسئلة مباشرة على الأعضاء الآخرين وعلى مقدمي الإحاطات كذلك، ويمكن زيادة الاستفادة من الإحاطات التي تقدم عبر الفيديو. ويمكن أن يتحلى الأعضاء عموماً بمزيد من الانضباط فيما يتعلق بالوقت الذي تستغرقه بياناتهم من أجل إتاحة الوقت لبحث مسائل إضافية.

وعلق أحد المحاورين قائلاً إنه ينبغي زيادة التفاعل في المشاورات، ولكن ذلك لن يضمن بالضرورة زيادة الاتفاق بين الأعضاء. وفيما يتعلق بهذا البعد وغيره من الأبعاد المتعلقة بأساليب العمل، يقع على عاتق الرئيس عبء التحلي بمزيد من الإبداع والمرونة، مما يفتح المجال لتباين الممارسة إلى حد ما من شهر إلى آخر. فهلا اتفق الأعضاء على أن يجعلوا التركيز على التفاعل ممارسة يتبعها المجلس بصورة متسقة بغض النظر عن يتولى الرئاسة؟ وتابع قائلاً إن الجلسات التي تُعقد بصيغة 'آريا' أثبتت أنها أداة مفيدة في إسماع المجلس المزيد من الأصوات المتباينة، بما فيها أصوات غير الأعضاء. ولكن، هذه الجلسات نفسها أخذ طابعها غير الرسمي الذي كان يميزها في الأصل يتلاشى على مر السنين، وأصبحت هذه الجلسات رسمية أكثر مما ينبغي وغير تفاعلية بما يكفي. ويصبح عقد الجلسات بهذه الصيغة هو الخيار الأول أحياناً، بدلاً من البدء بتجريب الصيغ الأخرى. ولعل الوقت قد حان للعودة إلى المفهوم الأصلي. وقال مناقش ثان إن ابتكار 'محادثة الأريكة' يتفق من بعض النواحي مع القصد الأصلي الذي ابتكرت من أجله صيغة 'آريا'، التي كان يقصد بها فعلاً أن تكون جلسات غير رسمية إلى أبعد حد. ولاحظ متكلم ثالث أن جميع المندوبين في المجلس يكونون مستعدين تماماً للتكلم، لكنهم لا يكونون بالضرورة مستعدين للاستماع. هذه هي الطبيعة البشرية، ولكن الجلسات لا يمكن أن تصبح تفاعلية أو مثمرة بدون تحسين التوازن بين الكلام والاستماع.

ولاحظ أحد المحاورين أن من تقلدوا رئاسة المجلس حاولوا كلهم تقريباً أن يُحسِّنوا إدارة الوقت، لأنهم كانوا جميعاً مهتمين بالكفاءة. وسيكون من المفيد زيادة العناصر الصحفية لإخبار العالم بأن المجلس قد توصل إلى بعض الاستنتاجات. ويعد الاتجاه نحو استخدام بند "أي مسائل أخرى" بوتيرة أكثر كثافة، كما هو الشأن في حالي الجمهورية العربية السورية وغينيا - بيساو، تطوراً إيجابياً لأنه يعكس اجتهاد المجلس في زيادة استجابته للأحداث الطارئة. ولا شك في أن الإفراط في استخدام هذا البند يمكن أن يثير مشاكل تتعلق بإدارة الوقت، إلا أن رؤساء المجلس يجدون طرقاً تتيح لهم معالجة الأمر. ولاحظ مشارك آخر أن بند "أي مسائل أخرى" كان يستخدم في الأصل لتقديم مداخلات قصيرة ولكنه أصبح يستخدم أكثر فأكثر لإجراء مشاورات كاملة. وفي حين أن المشاورات تُدرج في اليومية مقرنة ببند من بنود جدول الأعمال، فإن هذا لا ينطبق على بند "أي مسائل أخرى"، الذي يُستخدم أحياناً عندما لا يريد عضو ما لمسألة ما أن تظهر في اليومية. وحذر متكلم ثالث من التعامل مع بند "أي مسائل أخرى" على أنه بديل للمشاورة العادية، لأنه لا يتيح الوقت للتشاور مع العواصم وقد يعتبره البعض استفزازاً.

وذهب أحد المشاركين إلى أنه من المقبول محاولة إلزام المتكلمين بقدر أكبر من الإيجاز من أجل تحقيق الكفاءة، على أن يُستثنى من ذلك أي مندوب ينتمي لبلد متأثر بالحالة بشكل مباشر. وأثنى متكلم ثان على رؤساء المجلس الذين يبذلون جهوداً لبناء لتعزيز إدارة الوقت من خلال معالجة مسألتهم الكفاءة والتحاور في الجلسات. وعلق محاور ثالث قائلاً إن الأعضاء ينبغي لهم أن يساهوا في تقوية الرئاسة وأن يقصروا مداخلاتهم على دقيقتين أو ثلاث دقائق. وأوضح قائلاً إنه إذا فرضت قيود على المداخلات

في المناقشات المفتوحة - حتى ولو بغلق الميكروفونات عند الإطالة - فسيضطر المتكلمون إلى التحضير بشكل أفضل.

ودعا أحد المشاركين إلى تشجيع المتكلمين على الإيجاز، واعتبر الإيجاز وسيلة لإظهار الاحترام للمجلس. وقال إن المشاورات ينبغي أن تكون ملتقى للتحاور، بما يشمل طرح الأسئلة، وليس لقراءة البيانات المعدة سلفا. وفي هذه الحالة، سيكون من المفيد استخدام قاعدة الإصبعين. وتساءل المشارك عما إذا كان من الضروري إعداد قائمة بالمتكلمين في المشاورات. ورد مناقش آخر بأنه ليس من الكفاءة بالضرورة الإتيان بمقدمي الإحاطات من أماكن بعيدة ثم تحديد مدة عروضهم أمام المجلس في خمس دقائق فقط. غير أن متكلما ثالثا اعتبر أنه من المنطقي أن يدي مقدم الإحاطة مسبقا ببيان خطي، ثم يُفسح المجال لتبادل الآراء بشكل أكثر تعمقا بدلا من إلقاء بيان افتتاحي مطول. ولاحظ مشارك رابع أن المحاضر الحرفية تكون فقط للكلام الشفوي.

وضع المسودات الأولى

دعا أحد المناقشين إلى اتباع المجلس نهجا أكثر شمولا في اختيار كل من معدي المسودات الأولى ورؤساء الهيئات الفرعية. ودعا إلى زيادة تقاسم المسؤوليات، ولا سيما فيما يتعلق بوضعي المسودات الأولى، وقال إن هذا التحول سيكون مفيدا لأداء المجلس ككل. وأردف المناقش بقوله إن وفده مر بتجارب إيجابية فيما يتعلق بالمشاركة في الاضطلاع بمهمة وضع المسودة الأولى أو الاضطلاع بها وحده، غير أن الآخرين أيضا يحتاجون إلى هذه الفرصة. وفيما يتعلق بتولي رئاسة الهيئات الفرعية والاضطلاع بهذا العبء الكبير، اعتبر المتكلم أن الأعضاء غير الدائمين "محظوظون للغاية". وذكر متكلم آخر أنه مر بتجربة طيبة في العمل كواضع للمسودة الأولى، ولكنه أراد أن يشعر، منذ البداية، بأن هذا الخيار مطروح دائما. ولاحظ محاور ثالث أنه شارك مع طرفين آخرين في وضع المسودة الأولى وأخذ زمام المبادرة في وضع المسودة الأولى في مسألة أخرى. وقال إن هذه التجارب كانت كلها طيبة. واقترح مشارك رابع أن يُعامل الأعضاء المنتمون لأي منطقة باعتبارهم واضعي المسودة الأولى الفعلين في الحالات التي تخص منطقتهم. وضرب مثلا على ذلك، فقال إن الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس ينبغي أن يتولوا مهمة وضع المسودة الأولى فيما يتعلق بالمسائل الأفريقية أو يشاركون في توليها، وألا يتركوا هذه المسائل للمحور الأوروبي في المجلس. وطالب بعدم توريث هذه المهمة عند تغير عضوية المجلس. ومضى يقول إنه لا يتبقى عادة سوى وقت قصير جدا لاستعراض مشاريع النصوص قبل التصويت عليها، وإن هذه الممارسة تضر بالأعضاء غير المشاركين في وضع المسودة.

وذكر أحد المتكلمين بالمناقشة التي دارت في حلقة العمل الأخيرة من سلسلة "دخول معترك العمل على أتم الاستعداد" بشأن ضرورة تحسين نوعية منتجات المجلس، ولا سيما نصوص القرارات. وقال إنه قد يكون من المفيد أن تُعقد مناقشة إدارية عندما يُقدّم مشروع نص لأول مرة. ويمكن كذلك تحسين الاستفادة من خبرة الممثلين الخاصين للأمين العام وغيرهم من ممثلي الأمم المتحدة والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية الذين لديهم معرفة خاصة بالكيفية التي تتطور بها الحالات. ولئن كان بعض التقدم قد تحقق بشأن زيادة المشاورات مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة وبشأن شمول الجميع في مهمة وضع المسودات الأولى، فإنه لا يزال يلزم القيام بالمزيد. واعتبر مناقش آخر أن نصوص القرارات تكون عادة أطول من اللازم. وعادة ما تكون نسبة تتراوح ما بين 30 و 40 في المائة من العبارات الواردة

فيها مأخوذة من قرارات سابقة، الأمر الذي يجعلها تبدو وكأنها لا ترتبط بموضوع بعينه أو حتى تدخل في باب العلاقات العامة. وهناك ميل شديد جدا نحو تكرار العبارات التي سبق استخدامها، رغم أنه تكفي الإشارة إلى القرارات السابقة التي وردت فيها تلك العبارات. ولاحظ محاور ثالث أن أهم شيء هو التشاور في وقت مبكر وعلى نطاق واسع عند إعداد مشروع أي نص. وقال إن تجربته أثبتت أنه من الممكن حذف ما يصل إلى نصف العبارات الواردة في بعض النصوص، الأمر الذي يزيد من وضوح القرارات وسهولة قراءتها.

وذهب أحد المشاركين إلى أنه ينبغي، كقاعدة عامة، أن يشترك رؤساء الهيئات الفرعية ذات الصلة في وضع المسودات الأولى للنصوص. وفي جميع الأحوال، ينبغي لوضعي المسودات الأولى أن يلتمسوا المدخلات التقنية من رؤساء الهيئات الفرعية المعنية، ولا سيما رؤساء لجان الجزاءات، لما لديهم من معارف ومعلومات أساسية هامة بشأن أهم المسائل والتطورات. فلا بد لهم من أن يقيموا علاقات عمل قوية ويحافظوا عليها. وعلّق متكلم آخر فقال إن هذه العلاقة ضرورية. وكثيرا ما يكون من اللازم بناء هذه العلاقة خطوة خطوة. غير أن مشاركا ثالثا قال إن واضعي المسودات الأولى نادرا ما يجتمعون وجها لوجه، حيث قسط وافر من أعمال الصياغة والتفاوض عبر البريد الإلكتروني.

الهيئات الفرعية

لاحظ أحد المشاركين أن أساليب عمل الهيئات الفرعية نفسها يمكن أن تخضع للاستعراض. وقال إن ذلك ينطبق بصفة خاصة على لجان الجزاءات. واعتبر أن اشتراط الإجماع لاتخاذ القرارات في هذه اللجان لم يعزز كفاءتها أو قدرتها على الاستجابة. وأضاف قائلاً إن عمل الهيئات الفرعية كثيرا ما ترتب عليه آثار هامة، ومع ذلك يُضطَلَعُ بمعظمه على مستوى الخبراء حتى في الحالات التي تتطلب إسهاما من المسؤولين على المستوى السياسي. وعلّق أحد المناقشين قائلاً إنه يلزم التحلي بالواقعية بشأن ما يمكن أن تحققه الهيئات الفرعية، ولا سيما لجان الجزاءات. وبما أن الأعضاء لا يتحمسون جميعا لفرض الجزاءات، ينبغي أن تُطبَّق استراتيجيات سياسية دقيقة ومنضبطة. وينبغي أن تتناول هذه الاستراتيجية الكيفية التي يمكن بها مراعاة منظورات البلدان المتأثرة في عملية التنفيذ. ولاحظ متكلم ثالث أن السعي إلى الظهور بمظهر مستقل يمثل تحديا جسيما أمام لجان الجزاءات، بالنظر إلى وجهات النظر السلبية التي كثيرا ما تكون لدى البلدان المتأثرة بالجزاءات وغيرها. وأشاد محاور رابع بالعمل المضني الذي يقوم به رؤساء الهيئات الفرعية، لا سيما بالنظر إلى المطالب الملقاة على عاتق قيادة لجان الجزاءات، وشدد في الوقت نفسه على مدى حساسية المسائل التي تتناولها هذه اللجان. وفي هذا السياق، ينبغي أحيانا للمجلس ككل أن يوفر المزيد من الإرشاد لعمل الهيئات الفرعية، ولا سيما للجان الجزاءات. ويلزم التفاعل بين المستويين بشكل أوثق. والقرارات ذات الصلة بالإدراج في قوائم الجزاءات، على سبيل المثال، تمثل مشكلة متكررة. وفيما يتعلق ببعض المسائل الإقليمية الحساسة، لا تكون المحادثات دوما متناغمة تماما على مستوى المجلس ومستوى اللجان.

وعلّق أحد المناقشين قائلاً إنه من الغريب ألا يكون رئيس لجنة الجزاءات هو واضع المسودة الأولى للنص المتعلق بالمسألة ذات الصلة سواء وحده أو بالاشتراك مع غيره. فمن يتولى رئاسة اللجنة يكتسب معرفة متعمقة بالموضوع، بما في ذلك تتبع آخر التطورات. ومع ذلك، فلا صوت لأحد في صياغة قرارات تحديد الولايات إلا لوضعي المسودات الأولى. وأكد مشارك آخر أن المجلس يضم

15 عضواً، وليس خمسة أعضاء أو عشرة. وقال إنه عندما يتعلق الأمر باختيار رؤساء اللجان أو واضعي المسودات الأولى، لا يكون هناك أي شعور بالتكافؤ على الإطلاق. وأقر متكلم ثالث بأن رئاسة عدة هيئات فرعية تمثل عبئاً ثقيلاً ولكنها تتيح ممارسة دور أكبر في عمل المجلس. غير أنه، استناداً إلى مبدئي الإنصاف والعدالة، سيكون من الأفضل بكثير توزيع هذه المهام على الأعضاء الدائمين وغير الدائمين على حد سواء.

العلاقات الخارجية

أشار أحد المتكلمين إلى أن التفاعلات بين المجلس ولجنة بناء السلام أصبحت أكثر انتظاماً وأكثر تركيزاً على المسائل الموضوعية. بيد أن هناك الكثير من الإمكانيات غير المستغلة، لا سيما من حيث العمل دون وصم في منع نشوب النزاعات. فمن المفهوم أن البلدان تستكشف من إدراجها في جدول أعمال المجلس. ويمكن أن يكون العمل من خلال لجنة بناء السلام في مثل هذه الظروف مفيداً، بحيث ييقي قنوات الحوار مفتوحة مع البلد المعني، بدلاً من الاكتفاء بالنظر إلى الحالة من خلال منظور الاستجابة للأزمات الذي يطبع عمل المجلس. واتفق مشارك آخر مع فكرة أن لجنة بناء السلام يمكن أن تساعد في تخفيف وصم العمل الوقائي وأنه ينبغي توثيق الروابط بين المجلس واللجنة.

وشدد أحد المناقشين على مدى فائدة إجراء سلسلة من الزيارات إلى المنطقة التي يتأسس فيها لجنة للجزءات. فقد وفرت الزيارات معرفة مباشرة بالظروف على أرض الواقع والقضايا المعقدة للغاية التي تنطوي عليها الحالة. وينبغي لوضعي المسودات الأولى أن يستفيدوا أكثر من الآراء والمعلومات المكتسبة من خلال هذه الزيارات. ورأى متكلم آخر أن البعثات الزائرة التابعة للمجلس أثبتت بالفعل أنها مفيدة جداً في تقريب الأعضاء من الأشخاص المتضررين من النزاعات والجهات الفاعلة المشاركة فيها. وتكون هذه الزيارات مثمرة بوجه خاص عندما تُحدد لها الأهداف المناسبة وتؤخذ لها الاستعدادات اللائقة. ولكن ينبغي ألا تكون الزيارات لمجرد الزيارة. وقال مشارك ثالث إن إعداد تقرير خطي عقب إيفاد بعثات زائرة لم يعد من الممارسات المعتادة.

ولاحظ أحد المناقشين أن رئاسة فريق عامل مواضيعي أتاح فرصة قيمة للعمل مع الأمانة العامة للأمم المتحدة ومع منظمات المجتمع المدني المهمة بذلك الموضوع. وتعليقاً على وجود قدر كبير من عدم الثقة في المجلس بين الجمهور وعموم أعضاء الأمم المتحدة، أكد مشارك آخر أن الجمعية العامة هي التي تنتخب الأعضاء غير الدائمين. ولذلك فهم مسؤولون أمام الدول الأعضاء الأخرى خارج المجلس، وهذا يعني أنه من الضروري أن يؤدي دوراً أكبر في عمل المجلس في جميع المجالات. وأشار محاور ثالث إلى أن الممارسة المتمثلة في قيام الرئيس بتقييم ذاتي شهرياً قد أهملت في معظمها. وقد كانت هذه التقييمات مصدراً للمادة التقرير السنوي الذي يقدمه المجلس إلى الجمعية العامة. ورأى متكلم رابع أن المجلس ليس متحمساً للتواصل مع الجمهور. فحضوره في وسائط الإعلام الاجتماعية ضئيل جداً. وحتى العناصر الصحفية لا تنشر إلا على الموقع الشبكي للمجلس. وقد آن الأوان لتطوير وجود أوسع نطاقاً في وسائط التواصل الاجتماعي من أجل إبراز المسائل التي يخوض فيها المجلس.

عملية إصلاح أساليب العمل

لاحظ أحد المتكلمين أن الجهود الرامية إلى تحسين أساليب عمل المجلس أسهمت على مر السنين إسهاما هاما في تعزيز كفاءة أعماله وفعاليتها. ولا تزال هذه هي المهمة الأساسية. وعلق مشارك آخر قائلا إن المجلس أثبت، على نحو ما تظهره المقاييس التي قدمتها شعبة شؤون مجلس الأمن، أنه قابل للتكيف بشكل ملحوظ في تعديل أساليب عمله حسبما تقتضيه الظروف. وأسهم رئيس الفريق العامل غير الرسمي إسهاما كبيرا في هذه العملية التي استمرت منذ عدد من السنوات. وأشار مناقش ثالث، مستشهدا بالتاريخ الطويل للمحاولات الرامية إلى صقل أساليب عمل المجلس، إلى أنه ما من رئيس من رؤساء الفريق العامل غير الرسمي إلا وعمل مع خلفه لضمان استمرار الجهود. غير أن زيادة مستوى المشاركة في الفريق العامل غير الرسمي قد يكون مفيداً في هذه المرحلة.

وتساءل أحد المتكلمين عن السبب الذي يجعل النظام الداخلي للمجلس يبقى نظاما مؤقتا. ما سبب المقاومة التي تعترض على جعل النص نصا نهائيا؟ وعلق مشارك آخر قائلا إن العامل الحاسم، مهما كانت حالة النظام الداخلي، هو أن يظل المجلس هيئة مرنة وقابلة للتكيف على نحو غير عادي. فلا حاجة للأعضاء الجدد بقبول الوضع الراهن، لأن أساليب عمل المجلس تخضع دائما للمناقشة في المجلس. ويرى مناقش ثالث أن تقدما كبيرا أُحرز في تحسين أساليب العمل خلال العام الماضي، وإن كان لا يزال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. وثمة ميل أقل إلى محاولة إحراج أعضاء المجلس الآخرين بدلا من السعي إلى إيجاد أرضية مشتركة. وأشار محاور رابع إلى أنه جرت مداوات مستفيضة بين أعضاء المجلس بشأن تعزيز أساليب العمل على مدى العامين الماضيين، بما في ذلك إجراء عدد من المناقشات غير الرسمية بالإضافة إلى مناقشتين مفتوحتين. وقد أسفرت هاتان المناقشتان عن مشاريع مذكرات متعددة وورقة غير رسمية موضوعية، تعكس جميعها تقاربا في وجهات النظر بشأن عدد من المواضيع. وتهدف هذه العملية التي استمر العمل بها على مدى سنوات عديدة، إلى تحسين كفاءة المجلس وفعاليتها في سعيه إلى صون السلام والأمن الدوليين.

إتاحة فترة انتقالية للأعضاء الجدد

قال أحد المشاركين إن الأعضاء المنتخبين حديثا يشعرون بالامتنان للتقدم المحرز في السماح بإجراء انتخابات مبكرة وتوسيع فرص متابعة المجلس وهو يعمل. بيد أنه ينبغي في خطوة تالية إتاحة متابعة المفاوضات بين أعضاء المجلس أيضا. فمن شأن ذلك أن يهيئ للأعضاء الجدد لدخول معترك العمل في كانون الثاني/يناير جريا لا هرولة فحسب. ورد أحد المناقشين بأن إتاحة متابعة المفاوضات طيلة ثلاثة أشهر قد تكون مفيدة، ولا سيما إذا كانت مرتبطة بإعمال الفكر بعمق داخل المجلس بشأن ما ينجح وما لا ينجح في عملية التفاوض. ورأى متكلم ثالث أن هذه فكرة جديدة بالبحث، وكذلك فكرة دعوة تلك الوفود إلى مآدبات غداء شهرية مع الأمين العام، وقيام شعبة شؤون مجلس الأمن بإرسال المواد ذات الصلة إلى الأعضاء المنتخبين حديثا في وقت مبكر من فتراتهم الانتقالية. وشدد محاور رابع على مدى فائدة إجراء الانتخابات في وقت أبكر والاطلاع أوسع على أعمال المجلس أثناء المرحلة الانتقالية. وفي الوقت نفسه، من المهم احترام الحاجة إلى الشفافية والكفاءة على حد سواء والتأكد من أن الأعضاء الجدد لا ترهقهم كمية المعلومات ولا تعيينهم الفرص التي تتاح لهم وهم يستعدون للانضمام إلى المجلس.

الجلسة الثالثة

الدروس المستفادة: ملاحظات المشاركين في حلقة عمل عام 2019

مديرة الجلسة

السفيرة آن غيغين
نائبة الممثل الدائم لفرنسا

المعلقون

السفير جوب أوبيانغ إيسونو امبينغونو
الممثل الدائم لغينيا الاستوائية

السفيرة جوانا فرونيكا
الممثلة الدائمة لجمهورية بولندا

السفير بدر المنيع
نائب الممثل الدائم لدولة الكويت

السفير لويس أوغاريلي
نائب الممثل الدائم لبيرو

أنطونين بياكي
مستشار كوت ديفوار

أشار المتكلمون إلى العديد من الإنجازات التي تحققت خلال فترة ولايتهم في المجلس، بما في ذلك ما يلي: إذكاء الوعي بدور المرتزقة؛ والمساعدة على دفع جمهورية الكونغو الديمقراطية صوب الاتجاه الصحيح؛ والتركيز على حماية المدنيين في النزاعات المسلحة، وعلى مسألة احترام القانون الدولي الإنساني، ومنع العنف الجنسي في النزاعات المسلحة، والأطفال والنزاع المسلح؛ والقرارات غير المسبوقه، مثل القرار 2401 (2018) الذي يطالب بوقف لإطلاق النار لمدة 30 يوما في الجمهورية العربية السورية لتيسير إيصال المساعدات الإنسانية؛ والقرار 2417 (2018) الذي يدين استخدام تجويع المدنيين كأسلوب من أساليب القتال؛ والقرار 2474 (2019) بشأن المفقودين في النزاعات المسلحة؛ وتوثيق العلاقات مع جامعة الدول العربية؛ وإجراء مداولات نشطة وواسعة النطاق بشأن إصلاح أساليب العمل؛ وإيفاد مجموعة من البعثات الاستطلاعية في زيارات حسنة التوقيت إلى عدة مناطق حرجة؛ وتجديد التركيز على الدبلوماسية الوقائية؛ والاستفادة في مداولات المجلس من منظور بلد كانت لديه خبرة في استضافة عملية من عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة؛ وعمل المجلس بنشاط فيما يتعلق بالأزمات المعقدة في منطقة الساحل ومالي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وغينيا - بيساو. وقال أحد المشاركين إن القرار المتعلق بحفظ السلام في أفريقيا لقي نجاحا أقل، ولم يرق إلى مستوى التوقعات.

وسأل أحد المناقشين عن معايير نجاح أي عضو من الأعضاء خلال فترة عضويته في المجلس. وأجاب متكلم آخر بأن ذلك يتوقف جزئيا على رأي المتبعين أو السكان المعنيين. ففي بعض الأحيان تكون التوقعات عالية جدا، ويكون الحل هو القيام بأكبر قدر ممكن لمحاولة إحداث فرق في ظروف

الصعبة. وعلّق محاور ثالث على ذلك قائلاً إن مسؤولية المحاولة يتقاسمها الأعضاء الدائمون وغير الدائمون على حد سواء. وأشار مناقش رابع إلى أن وفده يتخذ موقفاً براغماتياً معتدلاً، يستند إلى مجموعة من المبادئ، مثل احترام القانون الدولي، وحقوق الإنسان، وحماية المدنيين. ومن هذا المنطلق، وبوصفه رئيساً للجان جزاءات، فإن الرسالة التي يوجهها إلى البلدان المتضررة هي أن الهدف من الجزاءات ليس معاقبة الناس. وهذا مثال على الكيفية التي يمكن بها لرئيس أي لجنة من لجان الجزاءات أن يؤدي دوراً إيجابياً حتى عندما لا تتاح له الفرصة للتصرف كواضع للمسودة الأولى. فمن المجدي، في هذا الصدد، أن يكون العضو خلاقاً. وثمة ما يدعو إلى الأمل في أن تسفر الجهود التي يبذلها المجلس عن نتائج إيجابية في السودان وجنوب السودان.

ووفقاً لما ذكره أحد المشاركين، ليس من العدل أن تتاح للأعضاء الدائمين فرص كثيرة لرئاسة المجلس على مر السنين. فهل يمكن السماح للأعضاء غير الدائمين برئاسة المجلس أكثر من مرة واحدة؟ وتابع المشارك قائلاً إنه من المحرج وغير العادل أيضاً أن يسود التوقع بأن يتخذ الأعضاء الأفارقة الثلاثة في المجلس موقفاً مشتركاً باستمرار. فهذا التوقع نفسه لا ينطبق على أعضاء المجلس الأوروبيين أو من منطقة آسيا والمحيط الهادئ. فالآراء في أفريقيا متنوعة تنوع آراء أي مجموعة إقليمية أخرى.

ومن بين الدروس المستفادة التي ذُكرت في الجلسة الثالثة، ركز المشاركون على ما يلي:

- حدّد الأولويات في وقت مبكر وتمسكّ بها. وحاول، كل شهر، تخصيص بعض الوقت مع فريقك لتقييم كيفية تقدم هذه الأمور. وضّح جدول أعمالك في رؤية استراتيجية يمكن عرضها في البداية على أعضاء المجلس الآخرين، وكذلك على أعضاء الأمم المتحدة على نطاق أوسع.
- أفصّح عن المصالح والأهداف والأولويات الوطنية منذ البداية، وكن واضحاً جداً بشأنها، ولا تتردد فيها. وإن لم تفعل، يمكن تجذ نفسك في وقت وجيز عاجزاً أمام عمل المجلس لنطاقه الواسع واستعجاله وحركيته.
- خذ على عاتقك ثلاثة إلى خمسة ملفات وتمسكّ بها طوال فترة ولايتك في المجلس. أقم تحالفات وعزّز أواصرها مع الدول الأعضاء الأخرى، في المجلس أو خارجه، التي تشاطرك تلك الشواغل. ونظّم معها اجتماعات تحضيرية ومناسبات جانبية بشأن هذه المسائل. وقد يدعوك ممثلو تلك الدول للمشاركة في مناسبات ذات صلة بالموضوع خارج المجلس.
- اخترّ مسألتين أو ثلاث مسائل لإبرازها خلال فترات رئاستك. ولا تتخلّ عنها لاحقاً. وضّع رؤية طويلة الأجل لكامل فترة رئاستك في المجلس (وما بعدها). وفي الوقت نفسه، كن مستعداً لاندلاع أزمات عاجلة وغير متوقعة خلال فترة رئاستك.
- بادر إلى وضع مسودة أو مسودات (أو شارك في وضعها) حول بعض المسائل التي تمه وفدك.
- شكّل فريق الموظفين الخاصين بك وعززه بموظفين من بلدك للمساعدة على النهوض بعبء العمل، ولكن كن على وعي بالوقت الذي يلزم لدمجهم بالكامل في فريقك. ولذلك تأكّد من وصولهم قبل انضمامك إلى المجلس بوقت كاف. فبناء فريق قوي خطوة أولى أساسية صوب إنجاز فترة عضوية مثمرة في المجلس. واختّر أعضاء الفريق بحكمة.

- صَعُ في اعتبارك أن فريق مجلس الأمن الخاص بك سوف يعمل ساعات طويلة. فالخبراء يتحملون عبئا ثقيلا بصفة خاصة. الزم الحكمة والحس الاستراتيجي في الاستعانة بمن لديك من نواب الممثلين الدائمين والمنسقين السياسيين والخبراء في القضايا. وأشركهم في وضع السياسات وليس في تنفيذها فحسب. وأحسن معاملتهم وأيقهم في حالة معنوية جيدة. ولا تسمح لنفسك على وجه الخصوص بإرهاق منسقيك السياسيين.
- حدّد خط اتصال واضحا ووثيقا بين بعثتك وعاصمة بلدك، وحافظْ عليه. واحرض على امتلاك الإجابات في نيويورك، بحيث لا يقع الآخرون تحت إغراء التوجه إلى عاصمتك أولا. وكُنْ كذلك المصدر الأول للمعلومات الذي يلجأ إليه الوزير المعني في بلدك.
- عندما يتبين لك أن المسائل التي تم بلدك ستعرض على المجلس، فمُ بحثْ عاصمتك على إرسال ممثلين رفيعي المستوى إلى جلسات المجلس ذات الصلة.
- في البداية، نظّم اجتماعات ثنائية مع أعضاء المجلس الحاليين. فبإمكانك أن تحصل على معلومات كثيرة منهم.
- شارك مع الأعضاء المنتخبين الآخرين فيما يبذلونه من جهود بغية توحيد وجهات نظرهم. وعندما يتسنى ذلك، يمكنهم جميعا أن يستفيدوا.
- عند تولي رئاسة هيئة فرعية تعالج حالة محددة، تواصلْ مع الممثل الدائم للبلد المعني وأقم علاقة عمل مثمرة به.
- حاولْ الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع أعضاء المجلس الآخرين، ولكن توقع أن تضطر إلى اتخاذ مواقف يعارضها بعضهم. وأصغ إلى الأعضاء الذين تختلف وجهات نظرهم عن وجهات نظرك. ومع ذلك لا تتوقع من الجميع أن يتفق بعضهم مع بعض طوال الوقت.
- الزم الشفافية وتواصلْ مع جميع الأعضاء، واسعْ إلى إيجاد حلول للخلافات بطريقة فيها احترام وحرص. فكلما كنت أكثر شفافية، كان معدل نجاحك أعلى.
- أقم علاقات شخصية جيدة لأنها بالغة الأهمية لتكون فترة عضويتك مثمرة في المجلس. فالمجلس يطغى عليه الطابع السياسي بقوة، ولكنه أيضا ذو طابع شخصي للغاية. ويمكن أن يكون بيئة ودية بكل تأكيد.
- تواصلْ مع الممثلين الخاصين للأمين العام عندما يزورون نيويورك. فهم في وضع جيد يسمح لهم بمعرفة ما يحدث على أرض الميدان.
- شجّع المجلس على إيفاد بعثات زائرة وشارك فيها كلما أمكن ذلك.
- أطلب المشورة من شعبة شؤون مجلس الأمن، وكترز طلبك. فالشعبة يمكن أن تكون موردا عظيما. لا تتردد في الاستفادة منها.
- أقم علاقات وثيقة مع الآخرين في الأمانة العامة ممن يمتلكون الخبرة في المسائل التي تمك، وحافظ على هذه العلاقات. فمعارفهم ووجهات نظرهم يمكن أن تساعدك على معالجة المسائل المعقدة والحساسة المعروضة على المجلس.

- شجّع المجلس على مواصلة بذل جهوده لإقامة علاقات عمل أوثق مع الأمين العام.
- حافظ على علاقات وثيقة بالمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية وأصغ إلى آرائها. وحافظ على علاقات مستمرة مع المجموعات المهتمة بالمجالات التي تحظى بالأولوية لديك، بما في ذلك المجالات المواضيعية والشاملة.
- كُنْ حذرا مع وسائل الإعلام. وتفاعل معها بنشاط أكبر خلال فترات رئاستك. واحترم السرية.
- اغتنم الفرص للدعوة إلى مناقشات خاصة وغير رسمية وتفاعلية فيما بين الأعضاء بغية تشجيعهم على المزيد من الاستماع والتواصل الصريح.
- في المشاورات، اطرخ الأسئلة، كن تفاعليا، وأدِل بتعليقات. وحاول ألا تكون قارئا للبيانات. وإذا كان من الضروري الإدلاء ببيان جاهز، فأكتفِ بنص لا يتجاوز 500 كلمة.
- احترم إدارة الوقت ولا تتكلم المرة تلو المرة.
- لا تُطلِق مبادرة دون أن تضع أولا الأساس السياسي الجوهري. حطّط سلفاً. واستعدّ جيداً. ووسّع نطاق التشاور. فأعضاء المجلس الآخرون، مثلك تماما، لا يحبون المفاجآت.
- ابذل العناية الواجبة بشأن كل مسألة مطروحة. وحدد شركاء الائتلاف المحتملين. وتعرّف على وجهات نظر كل مجموعة إقليمية. وابن تحالفات عابرة للحدود الإقليمية.
- اجتث عن المبادرات ذات الصلة في هيئات الأمم المتحدة الحكومية الدولية الأخرى، من قبيل الجمعية العامة ولجنة بناء السلام، وداخل الأمانة العامة. ونسّق معها وتعلّم منها. فلربما تكمل جهودهم جهودك.
- اعمل على الإمام بأساليب عمل المجلس. وقرأ مذكرة رئيس مجلس الأمن (S/2017/507)؛ لا تقرأها مرة واحدة وإنما عدة مرات.
- لا تحشّ تقديم مقترحات لإدخال تعديلات على أساليب العمل، لأنها ليست نصا مقدسا. فالابتكار ممكن والأولويات تتغير، حتى لدى الأعضاء الدائمين.
- إن تغيير الطريقة التي يقوم بها المجلس بعمله لا يتأتى بسهولة، ولكن من مسؤولية كل عضو أن يحاول إدخال تحسينات. أبقى الحوار بشأن الإصلاح مستمرا على مدار السنة، وليس في حلقات العمل هذه فحسب. واستمرّ في الدفع صوب تحقيق الأفضل. وطبّق الأفكار المطروحة هنا.
- حاول تجنب عمليات التصويت الإجرائي. فلن يستفيد منها أحد.
- لا تنتظر حتى تسنح الفرصة. اختر لحظة ما واجعل منها اللحظة المناسبة.
- لن يُجدد إرثك من خلال كمية القرارات التي اتخذت وإنما من خلال روحك الإبداعية وجودة عملك. فستكون هذه هي القيمة التي تضيفها أنت.
- الوقت في المجلس يمر بسرعة كبيرة. فقد يبدو عامان وكأنهما وقت طويل في البداية، ولكنهما يمران بسرعة البرق بمجرد أن تنغمس في عمل المجلس.

- لا تنسَ أبداً أن العضوية في المجلس امتياز فريد ومسؤولية رائعة. فما هي الفرص الأخرى التي تُتاح لمعظم الأعضاء ليسهموا في السلام والأمن الدوليين على نطاق عالمي؟ من الضروري أن يتسلح الأعضاء الجدد بنظرة ثابتة للأمور من أجل اتخاذ مواقف مدروسة بشأن العديد من أكثر الحالات خطورة وتعقيدا وتعنتا التي تؤثر في حياة الملايين من الناس في شتى بقاع العالم.

تذليل

قبل انعقاد حلقة العمل، اقترح السيد لاك الأسئلة التالية:

الجلسة الأولى

- إلى أي مدى وبأي الطرق أوفى المجلس بمسؤوليته الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين حتى الآن في عام 2019؟ وما هي مواضع القصور؟ ما هي المواضيع التي يمكن أن يقوم فيها المجلس بعمل أفضل في عام 2020؟ وإذا نظرنا إلى أداء المجلس على مدى السنوات العديدة الماضية، هل خطوط الاتجاه العامة مشجعة أم مثبطة للهمم؟
- في حلقة العمل لعام 2018، كان هناك عدد من التعليقات بشأن كون المسائل التي لم يوجد لها حل لا تترك في الغالب مجالاً لتحديد الأولويات أو اتخاذ مبادرات جديدة. فهل كان هذا هو الحال في عام 2019؟ كيف يمكن إيجاد حل لهذه المشكلة في عام 2020؟ أين يأمل الأعضاء المنتخبون حديثاً إحداث فرق أكبر في عامي 2020 و 2021؟ ما هي أولوياتهم؟
- في كل حلقة من حلقات العمل تطول المناقشات بشأن ضرورة القيام بعمل أفضل في مجال منع نشوب النزاعات، سواء من خلال أعمال المجلس أم من خلال دعم الدبلوماسية الوقائية التي يقوم بها الأمين العام والترتيبات الإقليمية. فما هي الأمثلة الحديثة التي حققت فيها حالات تعاون من هذه القبيل نجاحاً بوجه خاص؟ وما هي المواضيع التي كان يمكن أن يحقق فيها المجلس أو الجهات الشريكة له نتائج أفضل؟
- من المواضيع الأخرى المطروحة دائماً للمناقشة في حلقات العمل هذه كيفية تعزيز العلاقات المؤسسية والتنفيذية بين مجلس الأمن والترتيبات الإقليمية ودون الإقليمية. وفي الوقت الذي يوثق فيه المجلس روابطه مع عدد متزايد من الجهات الشريكة الإقليمية ودون الإقليمية، ما الذي يمكن القيام به لجعل هذه العلاقات أكثر نجاعة واستدامة؟
- ما فتى المشاركون في حلقات العمل المعقودة مؤخراً ينتقدون بوجه خاص إخفاقات المجلس في مجال الشؤون الإنسانية، مشيرين إلى التدفقات المتزايدة للمشردين قسراً وشيوع تجاهل الدول وكذلك الجهات الفاعلة من غير الدول للقانون الدولي الإنساني. فما الذي يمكن أن يفعله المجلس في عام 2020 للمساعدة على عكس مسار هذه الاتجاهات، وذلك مثلاً بتحسين تنفيذ الولايات المتعلقة بحماية المدنيين أو إيصال المساعدات الإنسانية؟
- لقد خضعت أعمال حفظ السلام، وهي من الأدوات الأكثر استخداماً من قبل المجلس، لتمحيص مكثف من المجلس والأمانة العامة والمجتمع المدني على مدى السنوات القليلة الماضية. فما هي الاستنتاجات البارزة التي خلصت إليها عمليات الاستعراض هذه؟ هل ثمة دروس يُستفاد منها لأغراض الممارسة في عام 2020 وما بعده؟ هل تستدعي الحاجة إدخال المزيد من التعديلات أو الإصلاحات في هذه المرحلة؟ هل هناك ضرورة لإدخال المزيد من التحسينات على طريقة تشاور المجلس مع البلدان المساهمة بقوات وبأفراد شرطة؟

- حتى عندما تنشأ خلافات بشأن مسائل أخرى، يميل أعضاء المجلس إلى إيجاد أرضية مشتركة في مكافحة الإرهاب وفي كبح انتشار أسلحة الدمار الشامل. فهل الأمر لا يزال على حاله أم لا؟ ما الذي ينبغي أن يفعله المجلس في عام 2020 للنهوض بمعايير مكافحة الإرهاب وعدم الانتشار؟
- هل توجد قضايا تتعلق بمجالات بعينها أصبحت تستلزم اهتمام المجلس في هذه المرحلة أكثر مما كانت عليه عند عقد حلقة العمل الأخيرة؟ ما هي هذه الحالات ولماذا تستحق الاهتمام؟
- استناداً إلى المعلومات الواردة في الوثيقة السنوية المعنونة "لمحة عامة عن ممارسات مجلس الأمن"، بالصيغة التي أعدتها شعبة شؤون مجلس الأمن، يبدو أن الجزء من اهتمام المجلس الموجه إلى المسائل المواضيعية والشاملة قد انخفض انخفاضاً هامشياً خلال السنوات الأخيرة. فهل ثمة توازن في الجهود بين هذه المسائل وتلك الخاصة بمجالات معينة؟ هل يمكن إيلاء مزيد من الاهتمام للطريقة التي قد تُحدد وفقها المنظورات المواضيعية والشاملة تُهج المجلس إزاء الشواغل المتعلقة بمجالات معينة؟ فعلى سبيل المثال، هل يولي المجلس اهتماماً كافياً للطريقة التي يمكن أن تؤثر وفقها العوامل المناخية والعوامل المتصلة بالموارد على منع نشوب النزاعات وإدارة النزاعات وبناء السلام؟

الجلسة الثانية

- في حلقات عمل سابقة، كثيراً ما لوحظ أن المجلس هو الجهاز الحكومي الدولي الأكثر مرونة وقابلية للتكيف في منظومة الأمم المتحدة عندما يتعلق الأمر بتعديل أساليب عمله، وأن العملية ظلت بطيئة ومتفاوتة. ففي السنوات الأخيرة، ما هي المواضيع التي كانت فيها هذه العملية أكثر إنتاجية و/أو أقل إنتاجية؟ لماذا تبين أنه من الممكن المضى قدماً في بعض المجالات، بينما تعذر ذلك في مجالات أخرى؟
- هل هناك مجالات يبدو فيها إحراز التقدم ممكناً خلال الأشهر المقبلة؟ في أي المجالات ولماذا؟ هل ثمة مسائل يمكن معالجتها بيسر؟
- برأي الأعضاء المنتخبين حديثاً، ما هي الأولويات من حيث تعديل أساليب عمل المجلس؟ ما هي الأمور التي يعتقدون أنهم يمكن أن يحدثوا فيها فرقا في عامي 2020 و 2021؟
- في حلقة العمل الأخيرة، أشار عدة مشاركين إلى أن تنفيذ أحكام المذكرة S/2017/507 كان متفاوتاً. فما هي مواضيع التقصير في التنفيذ وما هي الأمور التي ستؤدي فيها مضاعفة الجهود ثمارها؟
- كان الفريق العامل غير الرسمي المعني بالوثائق والمسائل الإجرائية الأخرى نشطاً جداً، بما في ذلك فيما يتعلق بمحاولة إيجاد أرضية مشتركة بشأن عدة مسائل صعبة. فما هي المجالات التي ينبغي له أن يركز فيها القسط الأكبر من جهوده في عام 2020؟
- من المسائل التي أثارت مناقشات جوهرية في حلقات العمل التي نُظمت مؤخراً مسألة القائمين على وضع المسودات الأولى. فعلى الرغم من التأكيدات بأن أي عضو يمكن أن يكلف بصياغة نص بشأن أي مسألة في أي وقت، فإن ممارسة تكليف عدد قليل من الأعضاء بوضع المسودة الأولى بشأن أغلب المسائل في معظم الأحيان تظل ممارسة قائمة. فهل من الضروري إدخال

تغييرات إجرائية، من قبيل إعطاء رؤساء لجان الجزاءات والأعضاء المنتميين إلى المنطقة المعنية خيار العمل بمثابة متشاركين في وضع المسودة الأولى باعتبار ذلك ممارسة منتظمة؟ أم أن الأمر يتعلق أكثر بمجرد مبادرة الأعضاء بوضع المسودة الأولى أو المشاركة في وضعها، إذا كانوا مهتمين بذلك؟ لم يتبين أن حل هذا المسألة صعب للغاية؟ هل هناك تدابير يمكن اتخاذها في الأشهر المقبلة لمعالجة هذه المسألة؟

• أثارت مسألة كيفية توزيع المهام على نحو أكثر إنصافاً لقيادة الهيئات الفرعية نقاشاً حاداً بشكل خاص في حلقة العمل الأخيرة. فهل كانت الجهود المبذولة في السنوات الأخيرة لتعديل العملية التي يتم بها اتخاذ هذه القرارات مفيدة؟ كيف يمكن تحسينها؟ كيف كانت تجربة الأعضاء المنتخبين حديثاً في هذا العام؟

• هل ينبغي أن يرأس الأعضاء الدائمون المزيد من الهيئات الفرعية؟ إذا كان الأمر كذلك، أي منها؟ وعلى أي أساس سيتحدد ذلك؟ هل هناك لجان أو أفرقة عاملة لا ينبغي أن يرأسها عضو دائم؟

• هل يفرط المجلس في عقد الجلسات العلنية (أم هل هو مُقل في عقد الجلسات الخاصة)، كما أكد العديد من المتكلمين في حلقة العمل الأخيرة؟ هل يقضي المجلس وقتاً طويلاً في القاعة ووقتاً قصيراً جداً في المشاورات؟ ما هي السبل الكفيلة بجعل المشاورات تفاعلية أكثر، وتعزيز طابعها غير الرسمي، وجعلها مجدية أكثر؟ هل المجلس مُكثر أم مُقل من الجلسات التي تُعقد بصيغة آريا؟ هل تُنظم الكثير من المناسبات الرفيعة المستوى؟

• بالنظر إلى صعوبة المسؤوليات الملقاة على عاتق من يتولى رئاسة لجنة من لجان الجزاءات، هل تُبذل الجهود الكافية لتقديم إحاطات وافية للرؤساء الجدد ولإتاحة الوقت ليطمئن التناوب بطريقة مناسبة؟ وفي هذا الصدد، كيف كانت تجربة الأعضاء المنتخبين حديثاً حتى الآن؟ ما هي آثار ذلك على تنظيم بعثة لتحمل هذا العبء؟

• بالمثل، قُدم عدد من التعليقات في حلقة العمل الأخيرة بشأن نوعية مشاريع القرارات ونصوص أخرى. فهل ينبغي للسفراء أن يشاركوا بشكل أكبر، وفي مرحلة مبكرة، في عملية الصياغة؟

• في عام 2019، واصل المجلس الاستفادة بقوة من خيار إيفاد بعثات زائرة إلى أماكن ذات أهمية خاصة. ومن الواضح أن الأعضاء وجدوا نفعاً في هذه البعثات، ولكن أثّرت أسئلة، بما في ذلك في حلقة عمل عام 2018، حول ضرورة القيام بالمزيد من التخطيط الاستراتيجي، وزيادة الوضوح في تحديد الأهداف، وتحقيق نتائج أكثر اتساقاً، وإيلاء اهتمام أكبر بالتكاليف والبرامج. فهل ثمة حاجة إلى استعراض يقوده المجلس لكيفية تعظيم فوائد هذه الأداة الفريدة من نوعها؟ ما هي الدروس المستفادة من البعثات الموفدة في زيارات في الآونة الأخيرة؟